

الأزمات المالية المصرفية في المصارف العراقية للفترة من 2010-2016 دراسة وصفية تحليلية

د. عروبة رشيد علي*

ملخص البحث

إنه لمن المعروف علي المستويين المحلي والعالمي أن كافة المصارف الدولية معرضة في أي وقت أن تتعرض لما يسمى بالأزمات المالية وفي مواطن أخرى يقال عليها الكوارث المالية المصرفية ومن هذا المنطلق تأتي أهمية البحث حيث تأتي الدراسة الوصفية والتحليلية لمؤشرات الحيطة الكلية ودراسة شقيها المنبثقين منها حيث تعتبر مؤشرات الحيطة الكلية الأداة الدائمة والمستمرة لتوجيه وإنذار من هو مسؤول عن إتخاذ أية قرارات وكذلك المسؤول عن وضع أية سياسة وبفرض احتمالية أن يتعرض الجهاز المصرفي في الدولة لأزمة مالية وذلك قبل أن تقع الأزمة أو الكارثة المصرفية حتى يتم إتخاذ كل التدابير التي تلزم سواء سياسية وإجرائية أو وقائية لكي تمنع من حدوث مثل هذه الأزمات, والبحث الحالي هو دراسة تحليلية وصفية لدراسة كافة مؤشرات الحيطة الكلية على المصارف العراقية من عام 2010 الى عام 2016 وذلك للوقوف علي الوضع العام والشامل للمصرف العراقي في ظل التطورات الراهنة وموقفه من المصارف العالمية.

الكلمات المفتاحية:- مؤشرات الاقتصاد الكلي، الأزمات المالية المصرفية، الأزمات المالية، معدلات التضخم، البنك المركزي العراقي.

Banking financial crises in Iraqi banks For the period from 2010-2016 Descriptive and analytical study

Abstract

It is known at the local and international levels that all international banks are at any time exposed to the so-called financial crises and in other places. It is said that financial disasters banking and from this point comes the importance of this research as a descriptive and analytical study of the indicators of precaution and the study of the two breeds emerging from them, total precaution the permanent and continuous tool to guide and warn those responsible for making any decisions, as well as responsible for the policy maker and the possibility that the bank of the state will be exposed to any financial crisis before the crisis or bank disaster occurs until all which is necessary both political and procedural or preventive or prevent the occurrence of such crises.

* جامعة البصرة

The current research is an analytical and descriptive study to study all indicators of caution on the overall Iraqi Bank in the period of time 2010 to 2016 in order to stand on the overall situation and overall of the Iraqi Bank in light of Current developments and its position on global banks.

Keywords: macroeconomic indicators, banking financial crises, financial crises, inflation rates, Iraqi central bank.

المقدمة

لقد عانت وتعرضت الكثير من دول العالم سواء العربية أو الأجنبية المتقدمة منها والنامية في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى أو بعدها لأزمات مصرفية حادة اختلفت في شدتها ومدتها الزمنية حسب الظروف التي واجهت هذه البلدان، وتكررت هذه الأزمات مع بداية القرن الحادي والعشرين وكانت النتائج أن البلدان التي تعرضت لهذه الأزمات تكبدت خسارة عالية في الإنتاج والكثير من التكاليف المالية لمعالجة هذه الأزمات.

إضافة الى ذلك إرتفاع معدلات التضخم وإنخفاض حجم الصادرات وكذلك الإحتياطات الدولية، والزيادة في الدين المتعثّر والنقص الحاد في التمويل، لذا كان حتما الإهتمام بمثل هذه الأزمة أو الأزمات والسعي بشتى السبل لمحاولة إيجاد المؤشرات التي تعطى القدرة علي التنبؤ بهذه الأزمات مبكرا وكان من الافضل لو كانت تلك المؤشرات قبل حدوث الأزمات بوقت كاف حتى تكون هناك مساحة من الوقت لوضع حلول عملية وسريعة أو علي أقل تقدير أن تكون النتائج السلبية في أقل حيز ممكن، وكان ذلك موضع الإهتمام للعديد من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات. وسيتم في هذه الدراسة استعراض المفاهيم والأهمية لمؤشرات الحيلة الكلية والمكونات الأساسية للمؤشرات ذاتها، كذلك أليات التطبيق في المدة الزمنية محل هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة:-

في ضوء ماسبق جاء إختيار موضوع الدراسة، حيث سيتم فيها محاولة التطبيق لبعض مؤشرات الحيلة الكلية منها والجزئية والمؤشرات المتغيرة ذات الصلة بالإقتصاد الكلي على الجهاز المصرفي العراقي وذلك للوقوف علي مدى إمكانية تعرض المصرف للأزمات المالية في إطار التحويلات الإقتصادية العراقية الى إقتصاد سوق مطابقا لسياسة جديدة في العراق. غالباً ما يذكرنا النقاد وصانعو السياسات وخبراء الإقتصاد الكلي بأن الأزمات المصرفية ليست جديدة، وهي ملاحظة تستخدم في بعض الأحيان للدفع بأن الأزمات متأصلة في دورات الأعمال، أو ربما كنتيجة للطبيعة البشرية نفسها.

كان كلا من تشارلز كيندلبيغر وهيمان مينسكي من أبرز المدافعين عن وجهة النظر التي تقول بأن الأزمات المصرفية هي جزء لا يتجزأ من دورة العمل، والناجمة عن نزعات المشاركين في السوق بسبب ردود الفعل غير العقلانية والنظرة قصيرة الافق.

إن كثيرا من أصحاب النظريات المصرفية، بداية من دياموند وديفيج، جادلوا في نظرياتهم بنية الميزانيات العمومية للمصارف وذكروا أنها هي نفسها المسؤولة عن وجود هذا الفرع تجاه

الأزمات المصرفية، وفي النموذج الكنزي، تقوم المصارف ببناء نفسها لتوفير خدمات السيولة للسوق وبالتالي تخلق مخاطر السيولة الكبيرة لنفسها، وتجعل نفسها عرضة لمخاوف السوق التي تحقق ذاتها حول مدى كفاية السيولة المصرفية.

السؤال الذي يفرض نفسه الآن، هل هذه الافتراضات التاريخية صحيحة؟ وللإجابة على هذا السؤال يكون محور هذه الدراسة حيث تقوم الباحثة بدراسة سجل الأزمات المصرفية داخل العراق. ولإعداد دراسة حول هذا الموضوع يتطلب الأمر الإجابة على بعض التساؤلات منها:

متى تحدث الأزمات المصرفية؟، ولماذا تحدث الأزمات المصرفية؟

ولكى يتم وضع إجابات دقيقة تحاكي الواقع على هذه الأسئلة فإن ذلك يتطلب تعريف الأزمات المصرفية وإن كانت هناك عدة أوجه لتعريفها فيجب ذكرها تفصيلاً. تتكون الأزمات المصرفية المحددة بشكل صحيح إما من الذعر أو شديدة موجات من فشل المصارف، والذعر المصرفي هي لحظات من الارتباك المؤقت لا يمكن ملاحظته عبر النظام المصرفي من قبل المصرفيين. ويتم تعريف موجات من فشل المصارف على أنها تلك التي تؤدي إلى إجمالي صافي القيمة السلبية للمصارف الفاشلة التي تزيد عن 10% من الناتج المحلي الإجمالي، والأزمات المصرفية هي مجموعة فرعية متميزة ضمن مجموعة أوسع من الظواهر المعروفة باسم الأزمات المالية المحددة على نطاق واسع، والتي تشمل فقاعات أسعار الموجودات، وإنهيار أسعار الصرف، ومجموعة من الظواهر الأخرى، وكذلك الأزمات المصرفية، ويبدو أنها سمة مشتركة وعادلة إلى حد ما للدورة الاقتصادية. وهناك أربعة حقائق أساسية حول الأزمات المصرفية وهذه الحقائق يمكن سردها على النحو التالي:

أولاً: سجل أزمات المصارف (سواء تم تعريفها على أنها ذعر أو موجات من حالات الفشل الشديد) يكشف أنها ليست أحداث عشوائية، والأزمات المصرفية، مثل الأزمات المالية الأخرى، تميل إلى أن تحدث في جميع الأنحاء وقت الانكماش الدوري، والمرتبطة بارتفاع سابق في مطلوبات المصارف الفاشلة والانخفاضات في أسعار الموجودات، وليس من المستغرب أن تكون موجات فشل المصارف يمكن عزوها بوضوح إلى انخفاضات كبيرة في قيم القروض المصرفية، والتي تعكس الانخفاض في عدد المقترضين.

ثانياً: على عكس الأزمات المالية المحددة على نطاق واسع، كانت الأزمات المصرفية نادرة نسبياً تاريخياً، على الرغم من حقيقة أن تدخلات سياسة الحكومات تهدف إلى استقرار النظام المصرفي (إقراض البنك المركزي، والتأمين المدعوم من الحكومة هي الودائع، وأشكال إضافية من المساعدات الحكومية للمصارف المنكوبة أكثر انتشاراً في النظام المالي الحالي مما كانت عليه في الماضي).

ثالثاً: تحليل تاريخي لظواهر الأزمات المصرفية (الفرع وتكشف موجات الفشل) أنها لا تتوافق دائماً، على الرغم من أنها أحياناً فعل يمكن أن يحدث الذعر المصرفي دون زيادة كبيرة في المصارف الفاشلة بينما في أوقات أخرى تحدث العديد من حالات الفشل المصرفي دون أي نظامية

للذعر المصرفي وهذا يشير إلى أن ظواهر مختلفة إلى حد ما تكمن وراء هذين النوعين من الأزمات. التشويش على الخسائر الصغيرة يمكن أن يسبب الفزع المصرفي محدثاً موجة من الفشل والخسائر الكبيرة التي من السهل تمييزها داخل النظام المصرفي والتي تسبب العديد من الفشل الحاد بدون ذعر.

رابعاً: وربما الأكثر إثارة للاهتمام، أن الأزمات المصرفية من كلا النوعين تختلف في تواترها عبر البلدان وعبر الزمن، والفروق في نزعات الأزمات كبيرة، ويمكننا النظر إلي مشهد من أمريكا حيث شهد النظام المصرفي الأمريكي ميلاً مرتفعاً بشكل غير معتاد لكل من الذعر وموجات فشل المصارف من الناحية التاريخية حيث وقع الذعر المصرفي على الصعيد الوطني في 1819, 1837, 1857, وكان آخرها عام 1933 في العقود الأربعة التي سبقت الحرب العالمية الأولى كانت الولايات المتحدة فريدة في نزوعها إلى الفزع المصرفي وشهدت أيضاً إرتفاعاً غير معتاد في الموجات الشديدة من إخفاقات المصارف. كما عانت بريطانيا العظمى أيضاً من ميل غير عادي إلى الذعر المصرفي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ولكنها شهدت تغيراً جذرياً في ميلها إلى الفزع المصرفي في منتصف القرن التاسع عشر، ثم باستثناء الأزمة الناجمة عن الحرب العالمية لم يكن هناك شيء لأكثر من قرن من الزمان، وبالتالي لا يمكن اعتبار الأزمات المصرفية نتيجة حتمية للطبيعة البشرية أو بنية تحويل السيولة في الميزانيات العمومية للمصارف، وان ظروف الاقتصاد الكلي المعاكسة وحدها ليست كافية لإنتاج أزمات مصرفية.

أهمية الدراسة

إن أهمية الدراسة تأتي من تساؤل هام جدا هو:- هل التنبؤ بالحدث أهم؟ أم علاج الحدث بعد وقوعه أهم؟، وبالتبعية والمنطق نقول أن التنبؤ بالحدث أهم من معالجته ومن هنا فإن الأهمية للبحث تأتي من كون مؤشرات الحيلة الكلية تعتبر الأداة الدائمة والمستمرة لتوجيه وإنذار من هو مسؤول عن إتخاذ أية قرارات وكذلك المسؤول عن وضع أية سياسة وبفرض احتمالية أن يتعرض جهاز مصرفي للدولة لأزمة مالية وذلك قبل أن تقع الأزمة أو الكارثة المصرفية حتى يتم إتخاذ كل التدابير التي تلزم سواء سياسية وإجرائية أو وقائية التي تمنع من حدوث مثل هذه الأزمات.

أهداف الدراسة

إن الهدف الأمثل لهذه الدراسة هو دراسة تحليلية لمؤشرات الحيلة الكلية بجانبها المتمثلين في مؤشرات الحيلة الجزئية ومؤشرات متغيرات الإقتصاد الكلي، ومن خلال الدراسة سوف يتم تطبيق تلك المؤشرات على الجهاز المصرفي العراقي بغرض معرفة مدى إمكانية تعرض المصرف العراقي لأزمات مالية قبل أن تقع وذلك بإستخدام المؤشرات الإقتصادية الكلية والنوعية في القطاع المصرفي العراقي.

فرضيات الدراسة

تم صياغة فرضيات الدراسة للإجابة على ثلاثة أسئلة متتالية هي:-

- السؤال الأول: متى تحدث الأزمات المصرفية؟

- السؤال الثاني: لماذا تحدث الأزمات المصرفية؟
- السؤال الثالث: هل المؤشرات الكلية والفرعية فيما يخص الإقتصاد توحى بتعرض الجهاز المصرفي العراقي لأزمة أو كارثة مالية؟

مجتمع الدراسة:- الجهاز المصرفي العراقي للفترة من 2010-2016

اسلوب الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على الأسلوب الوصفي التحليلي وذلك لأن الأسلوب الوصفي يعتمد على الدراسة والتحليل لكل المؤشرات الخاصة بالحيطة الكلية ثم يلي مرحلة الوصف مرحلة أخرى وهي مرحلة الأسلوب التحليلي حيث يتم التحليل لمؤشرات الحيطة الكلية على الجهاز المصرفي العراقي في الفترة الزمنية المشار إليها أنفاً.

المؤشرات للحيطة الكلية: المفاهيم والأهمية

إن الكثير من البلدان سواء العربية أو الغربية واجهت تحديات في الأزمات المصرفية خاصة في اواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين وكان آخر هذه الأزمات ما عرف باسم ازمة الرهن العقاري وذلك في عام 2007 وأدى إلى الإنهيار للعديد من المصارف في البلدان المختلفة.

إستمر التعثر للعديد من المؤسسات المصرفية الكبيرة الواحدة بعد الأخرى، ونظرا للعلومة وأثارها في العديد من القطاعات وخاصة القطاع المصرفي وعدم تبني وتطبيق أطر رقابية محلية ودولية مناسبة للتعامل مع الابتكارات المالية من مشتقات وأدوات مالية معقدة أدى الى التقليل الملحوظ في إدارات المخاطر في تلك المؤسسات، ومن ثم حدث التعثر في القطاع المصرفي.

برهنت الأزمات المصرفية عن حاجة ملحة وضرورية إلى الإصلاح الجذري للنظم المالية، ومن ثم تم تسليط الأضواء على الأهمية في إعادة لتقييم هيكل النظام المالي وتحسين الإطار المالية للإدارات الخاصة بالأزمات وإعادة التوجيه للإهتمام بالمخاطر المنتظمة وهذا من خلال الدور السياسى للسلامة المالية الكلية. ونود الإشارة إلى أنه في الفترة الماضية ما بين أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادى والعشرين شهدت تلك الفترة فراغ كبير بين السياسات الخاصة بالإقتصاد الكلي والتنظيم المقابل لها من قبل المؤسسات المالية الفردية.

إن نجاح إدارة الأزمات في أى مؤسسة يتوقف على سيناريوهات التصدي للأزمات المحتمل وقوعها وأيضاً احتماليات فنون التعامل معها، كما أن السيناريوهات يجب أن تكون مختلفة الرؤية بحيث تضمن القدرة الكافية على إتخاذ أية قرارات وكذلك قدرة هذه السيناريوهات على تنبؤ عالي وإنذار مبكر بوقت كاف يتيح تنفيذ إستراتيجيات الحلول البديلة قبل وقوع الأزمات أو الكوارث. نود الإشارة إلى عنصر مهم جداً ضمن أليات السيناريوهات المختلفة ألا وهو فريق عمل عنده من الخبرات الكافية لفنون التعامل مع الإزمات والكوارث وليس فقط في النواحي المالية والإقتصادية بل يكون أيضاً مهتما وذو خبرة في مجالات عديدة منها القانونية والسياسية والسلوكية وكذلك متمرس في فنون ومهارات المحاسبة وعلوم الإدارة الحديثة والجديد في علوم الإحصاء. كذلك يجب أن تحتوى السيناريوهات على أنظمة ومؤشرات رقابية متقدمة ومنها المؤشرات

الرقابية للإنذار المبكر تلك التي يتم إستخدامها لكي تقيس سلامة الأداء المصرفي والإنذار المبكر لأي خلل أو نشوء أزمة مالية قبل وقوعها بوقت كاف يحمي المصرف من أية مخاطر تجاه أزمة مالية مستقبلية محتملة. أي أن هذه المؤشرات دورها الرئيسي هو التنبؤ بإحتمالية حدوث أزمات مالية قبل وقوع تلك الأزمة وبالتالي يمكن إتخاذ التدابير اللازمة سواء سياسية أو بعض الإجراءات الوقائية أو المانعة من وقوع تلك الأزمات, ونود الإشارة إلي أن أهم المؤشرات في هذا المجال هي مؤشرات الحيلة الكلية المالية وهي مجموعة من المؤشرات التي تتم المراقبة من خلالها وكذلك القيام برصد إتجاهات هيكلية للتوجيه والإنذار المبكر والتحذير من عدم الإستقرار المالي قبل وقوع الأزمات, ولهذه الأسباب إحتفظت هذه المؤشرات بالإهتمام الكبير من قبل البنوك المركزية, حيث أن البنوك المركزية تلعب الدور الأساسي في المحافظة على وحدة شاملة للنظم المصرفية في البلاد.

ويمكن وضع معايير لتلك المؤشرات من حيث أهميتها وتتمثل في مجموعة المعايير الآتية:

1. يجب أن تكون هذه المؤشرات ذات تقييم سليم ومبنى على أسس المقاييس الموضوعية العالمية وأيضاً تلائم الظروف المختلفة للبلاد.
2. أن تتسم هذه المؤشرات بسمات الشفافية والوضوح وخاصة المعلومات الخاصة بالعملاء.
3. أن تكون هناك فرصة للمقارنة مع الدول المشابهة لظروف البلد محل الدراسة.
4. أن تحتوى على نظم ومعايير محاسبية وإحصائية يمكن مقارنة نتائجها بالدول الأخرى المشابهة أو بأى دولة في العالم سواء كانت نامية أو متقدمة.
5. ويجب الأخذ في الإعتبار أنه لتطبيق تلك المؤشرات ولتحقيق الأداء المتميز لمهامها فإن ذلك يتطلب الدعم والتحليل المناسب وتوفير قواعد معلوماتية ذات صفة شمولية، حيث إنه لرصد وتقييم أى مخاطر نظامية محتملة يجب أن يستند الى قاعدة عريضة من بيانات دقيقة وتفصيلية ذات صلة على المستوى الإقتصادي الكلي ومؤشرات الحيلة الكلية. إن من أهم التحديات التي تقابل السيناريوهات هي عمليات التطوير الهيكلي المناسب وكذلك مجموعة الإجراءات وكل ذلك لتجميع البيانات والمعلومات التي على صلة مباشرة بالعملاء مع مراعاة الضمانات الكافية للسرية، وذلك يتطلب التصور التحليلي والمعرفي بالأسواق وكذلك الخبرات الإشرافية.

دراسة عن مؤشرات الحيلة الكلية

إن مؤشرات الحيلة الكلية لها إتجاهين على النحو التالي:

1. المؤشرات الجزئية
2. المؤشرات المرتبطة بالمتغيرات الإقتصادية

والمؤشرات الجزئية مهمتها الأساسية تقييم معايير السلامة لمؤسسات القطاعات المالية بشكل إنفرادي، أما الأخرى فإن مهمتها ترتبط بالسلامة الخاصة بالنظام المالي على وجه العموم.

المؤشرات الجزئية ومصدرها كما هو دون أدناه:

1. الكفاية التامة لرأس المال وتشمل:

أ. النسب الخاصة برأس المال المعدلة بالمخاطر

ب. التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال

2. جودة الأصول

3. المؤشرات للمصارف المقرضة وتشمل:

أ. الإلتزام القطاعي

ب. الإقراض المقيم بالعملة الأجنبية

ت. القروض غير العاملة

ث. القروض للمؤسسات العامة الخاسرة

ج. مخاطر الموجودات

ح. الإقتراض المرتبط

خ. مؤشرات الرفع المالي

4. مؤشرات المؤسسة المقترضة وتشمل الآتي:

أ. نسبة الدين الى حقوق الملكية

ب. ربحية الشركات

ت. مؤشرات أخرى لظروف الشركات

ث. مديونية القطاع العائلي

5. سلامة الإدارة وتشمل الآتي:

أ. معدلات الإنفاق

ب. نسبة الإيرادات لكل موظف

ت. التوسع في عدد المؤسسات المالية

ث. الإيرادات والربحية وتشمل علي:

ج. العائد على الأصول

ح. العائد على حقوق الملكية

خ. معدلات الدخل والإنفاق

د. المؤشرات الهيكلية

6. السيولة

أ. تسهيلات البنك المركزي للمصارف التجارية

ب. التجزئة في معدلات الإقراض بين المصارف

ت. الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي

- ث. نسبة القروض الى الودائع
- ج. هيكل إستحقاق الأصول والخصوم
- ح. تدابير سيولة السوق الثانوية
7. الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق
 - أ. مخاطر سعر الفائدة
 - ب. مخاطر سعر الصرف الأجنبي
 - ت. مخاطر أسعار الأسهم
 - ث. مخاطر أسعار السلع
8. مؤشرات خاصة بالسوق
 - أ. أسعار السوق للأدوات المالية
 - ب. مؤشرات على العوائد المفرطة
 - ت. تصنيف الائتمان
 - ث. هوامش العائد السيادي

المؤشرات للإقتصاد الكلي ومصدرها كما هو دون أدناه:

1. النمو الإقتصادي وتشمل على:
 - أ. مجموع معدلات النمو
 - ب. تدهور القطاعات
 - ت. ميزان المدفوعات
 - ث. عجز الحساب الجاري
 - ج. كفاية الإحتياطي من النقد الأجنبي
 - ح. الدين الخارجى بما في ذلك هيكل الإستحقاق
2. التضخم:
 - أ. أسعار الفائدة والصرف:
 - ب. التقلب في أسعار الفائدة والصرف
 - ت. مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية
 - ث. قابلية سعر الصرف للإستمرار
 - ج. ضمانات سعر الصرف
 - ح. إزدهار الإقراض وسعر الأصول:
 - خ. نوبات إزدهار الإقراض
 - د. نوبات إزدهار أسعار الأصول

3. إطار العدوى:

- أ. العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية
- ب. الآثار الجانبية للتجارة
- ت. عوامل أخرى:

- ث. الإقراض والإستثمار الموجه
ج. لجوء الحكومة للنظام المصرفي
ح. إلتزامات متأخرة السداد في الإقتصاد

المؤشرات الجزئية

تعتمد المؤشرات الجزئية على عدد من المؤشرات التجميعية الأساسية مهمتها تحليل الوضع المالي للمؤسسات والتي تعرف بشكل شمولي بالملائمة لرأس المال CAMELS, وهذا المصطلح هو مؤشر سريع لمعرفة حقيقة الموقف المالي لأي من المصارف ويتميز بقدرته العالية على تحديد الدرجة التصنيفية للوضع المالي لأي مؤسسة. كذلك ويعتبر من أهم وسائل الرقابة وسبيلها لتحقيق تفتيش ميداني على المؤسسة المطلوب دراسة وضعها المالي بشكل سريع وفعال ودقة عالية, وهذا المؤشر يتميز عن غيره بالعديد من المزايا سوف نذكر بعضها هنا وهي ذات صلة بالدراسة الحالية:

1. يتميز بقدرته على التصنيف وفق معيار موحد للمصارف.
 2. يتميز بإسلوب موحد سواء في طريقة التفتيش أو كتابة التقرير.
 3. يتميز بخصائص داخلية في محتواه تضمن تقليل الزمن اللازم للتفتيش.
- وحيث أننا لم نذكر كل المميزات إلا أنه رغم كل ذلك فإن مستخدمي هذا النظام يواجهون العديد من الصعوبات منها المشاكل الرئيسية المقترنة بالكفاية لرأس المال والمراقبة النوعية لأصول المصارف. من هذه الصعوبات أيضا إعتبار الإدارة كمتغير نوعي ومن ثم يمثل صعوبه في القياس وأيضا العلاقة بين الربحية المصرفية ويسرها ماهي إلا علاقة من الصعب إيجاد تفسير لها.
- أخيرًا وليس بآخر وفيما يختص بعنصر الحساسية، فإن هناك العديد من المشاكل التي تنجم عن الزيادة في التنوع للعمليات المصرفية وأنها تدخل في العديد من المجالات مثل الصفقات التي تختص بصرف العملة والصفقات الخاصة بسوق الأسهم والسلع والعقارات وأن كل من هذه العمليات درجته تتفاوت عن الأخرى ومن ثم تختلف درجات الخطورة والتي في كثير من الأحيان يكون من الصعب بل وأحيانا مستحيل فيها القياس بشكل صحيح.

العوامل الإقتصادية الكلية وعلاقتها التفاعلية بالنظم المالية

إن أى جهاز مالي يؤثر ويتأثر بإجمالى الأنشطة الإقتصادية، حيث أن التطور الإقتصادي الكلي يسبق أى أزمة مصرفية، وبناء عليه يجب المراقبة الشديدة لبعض المتغيرات التي قد تطرأ على مستوى الإقتصاد بشكل عام وخاصة المتغيرات المتعلقة بهروب رأس المال وكذلك الأزمات المتعلقة بأسعار الصرف, وسوف يوضح الجدول (1) ادناه العلاقات بين المؤشرات بشكل عام وبين نوعى الحيطه الكلية منها والجزئية.

جدول (1): مقارنه بين المؤشرات وأنواع الحيطات بنوعها على المصارف

المؤشرات	الكلية	الجزئية
المباشر	تؤثر علي المنظومة المالية ككل	تؤثر على المستوى الفردي للمؤسسات

النهائي	لا تؤثر عدم الناتج الأجمالي المحلي	تحمي المستهلك
المخاطر	جزئي	ذاتي
الإرتباط وانتقال الأزمات عبر المؤسسات	مهم	ليس لها علاقة بالموضوع
الصواب الإحترازية	من منطلق الشدة على المنظومة من أعلى الى أسفل	من منطلق المخاطر على المؤسسات الفردية من أسفل الى أعلى

المصدر:- من اعداد الباحثة.

تطبيق وتحليل المؤشرات الكلية على المصارف العراقية

الجزء التالي من الدراسة هو تطبيق وتحليل مؤشرات الحيطه الكلية على مصارف العراق في الفترة ما بين 2010 وحتى 2016 للوقوف على الإمكانيه والاستفادة من التطبيق لهذه المؤشرات وكيفية التنبؤ بالأزمات المالية. نود الإشارة إلى أنه سيتم الإستخدام لمنهج الإقتصاد الكلي والذي يعتمد علي فرض مفاده أن هناك علاقة طردية بين سلامة الجهاز المصرفي وسلامة الإقتصاد القومي حيث أن سلامة الجهاز المصرفي سوف تنعكس بصورة مباشرة على الإقتصاد القومي، وبناء عليه فإن المدخل للإقتصاد القومي يقوم بصورة مباشرة على ايجاد علاقة منتظمة بين متغيرات الإقتصاد الكلي والكفاءة للجهاز المصرفي. أيضا وقبل البدء في التطبيق والتحليل يجدر الإشارة إلى أن الإقتصاد العراقي ما بعد الحرب عام 2003 أصبح مفتحا على العالم الخارجي، وتسيطر عليه الصيغة الأحادية، حيث يعتمد على المنتج الواحد بشدة وهو تصدير النفط العراقي والذي يمثل النسبة العالية من الناتج والصادرات، لهذا فإن أي تقلبات في قطاع النفط العراقي سوف ينعكس على الأداء الإقتصادي الكلي وسبق و أشرنا إلى العلاقة بين سلامة الجهاز المصرفي والإقتصاد الكلي وبالتبعية سوف يتأثر الأداء للجهاز المصرفي العراقي. إن المشاكل التي تواجه المصارف وقطاع المال تسبقها تدهور معدلات التبادل وإنخفاض الأسعار للصادرات وخاصة السلع الأولية وهذا لا يؤثر فحسب في معدل الربح لبعض الصناعات الكبيرة ولكن يخفض إيرادات الحكومة ويضعف الطلب المحلي ويهدد ربحية كل المشروعات، لهذا فإن دور مؤشر معدل التبادل الدولي يجعل من السهل التنبؤ بالمشكلات المالية والمصرفية.

دراسة بعض مؤشرات الإقتصاد الكلي

1. معدل نمو الناتج المحلي وميزان المدفوعات

الجدول التالي (2) يوضح 1- التذبذب في معدل النمو للناتج المحلي خلال الفترة الزمنية للدراسة، وكان أعلى مستويات النمو خلال فترة الدراسة في 2011 حيث وصل معدل النمو

إلى % 79.7 وفي عام 2015 ارتفع معدل النمو للناتج المحلي إلى % 39.6 بعدما كان % 16.7 في عام 2014 وذلك لنتيجة معدلات النمو التي تحققت في قطاع البترول.

جدول (2) التذبذب في معدل النمو للناتج المحلي وميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات مليون دولار	اسعار الفائدة	اسعار الصرف	معدل التضخم %	نمو الناتج المحلي %	
1000	---	1772	33.6	13.2	2010
4121	7.1	1453	27	79.7	2011
4182	6.4	1469	37	53.3	2012
7365	7	1467	53.2	29.99	2013
18755.2	11.16	1255	30.8	16.65	2014
11342.1	9.8	1193	2.7	39.57	2015
-5817.3	7.82	1170	-2.8	-10.67	2016

2. ميزان المدفوعات

حقق ميزان المدفوعات في فترة البحث فائض كبير إلا أنه في عام (2016) إنخفض فائض ميزان المدفوعات متحولاً الى عجز بمقدار 5817.3 مليون دولار وسببه يرجع إلى ما تم ذكره مسبقاً من الإنخفاض في سعر النفط.

دراسة بعض المؤشرات المصرفية

يعتبر العراق من أوائل دول العالم العربي التي ظهرت فيه المؤسسات المصرفية، إلا أن النظام المصرفي في العراق قبل عام 2004 ورث جهازاً مصرفياً يعاني العديد من الظواهر السلبية مثل قلة الكثافة المصرفية وغلبة الطابع العائلي على عدد من المصارف الخاصة، إضافة إلى ذلك التغاضي عن السياسات التي ينص عليها قانون البنك المركزي وغياب المؤسسات الساندة للنظام المصرفي، وبعد عام 2004 وفي إطار التحول الإقتصادي إلى إقتصاد السوق طبقاً للسياسة الجديدة في العراق وتحسن المناخ الإستثماري بإصدار قانون الإستثمار أخذ النشاط المصرفي الخاص في التطور المتسارع مما رفع عدد المصارف الخاصة إلى أربعة وثلاثون مصرفاً في نهاية عام 2016 بضمنها فروع لعدة مصارف أجنبية.

الإستنتاجات والتوصيات

لم تتم دراسة كافة المؤشرات بشكل تفصيلي في دراستنا الحالية كذلك تمت الدراسة في فترة زمنية ليست بالطويلة ولكن سوف تتوسع نفس الدراسة فيما بعد على نطاق أوسع من التحليل لدراسة

الأزمات المصرفية المالية في فترة زمنية مستقبلية ولقد أظهرت الدراسة الحالية بالرغم من عدم التعرض لكل المؤشرات إلى النتائج التالية:

1. هنالك ضرورة ملحة للجوء المصارف العراقية الى إستخدام المؤشرات الكلية حيث أنه من خلالها يكون هناك ضمانات لتحقيق الأهداف ومن ثم تكون هناك ضمانات لسلامة القطاع المصرفي من الوقوع في الأزمات.
2. الإمكانية في الإعتماد على السلوك لمؤشرات الإقتصاد الكلي للتنبؤ بوقوع الأزمات المالية قبل حدوثها مما يستدعي الإستمرار في تحليل هذه المؤشرات من قبل المسؤولين واضعي السياسات الإقتصادية في محاولة لتجنب الإختلال في المتغيرات المؤدية للأزمات المالية.
3. إن نجاح إدارة الأزمات يتوقف على الوضع لسيناريوهات محتملة ووضع آليات لكيفية التعامل مع جميعها وبشكل منفرد وتوافر الخبرة الكافية لمتخذي القرارات وقدراتهم العملية على التنبؤ والإنذار المبكر.
4. من التحليل لمؤشرات الإقتصاد وجدت الباحثة أن معدل نمو الناتج المحلي رغم التذبذب الذي لحق به في مدة دراسة البحث الحالي كان مرتفع، ومعدل التضخم كان منخفضاً بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة نتيجة الإجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي.

التوصيات

1. يجب زيادة الإهتمام بالمؤشرات الكلية بشكل أوسع وننصح بوضع قاعدة بيانات تخص هذه المؤشرات ويتم التوسع فيها وإبتكار طرق لتطويرها.
2. الضرورة الملحة لإيجاد مجموعة قوانين وتشريعات تساعد البنك المركزي في ممارسة دوره الرقابي.
3. الإستمرار في تحليل المؤشرات الكلية بنوعيتها سواء كانت جزئية أو كلية.

المراجع

1. C. P. Kindleberger, Manias, Panics, and Crashes: A History of Financial Crises (New York, 1978); H. P. Minsky, John Maynard Keynes (New York, 1975).
2. D. Diamond and P. Dybvig, Bank runs, deposit insurance, and liquidity, Journal of Political Economy, 91, (1983), pp. 401-4019
3. Cornelius Tacitus, the Annals of Imperial Rome (New York, 1996).
4. C.W. Calomiris and G. Gorton, The origins of banking panics: models, facts, and bank regulation, in R. G. Hubbard (ed.), Financial Markets and Financial Crises (Chicago, 1991), pp. 107-173.
5. G. Caprio and D. Klingebiel, Bank insolvencies: cross country experience, World Bank Working, Paper no. 1620, (1996)

6. إبراهيم عاكوم، أسواق الأوراق المالية العربية: إنعكاسات وعبر من الأزمة المالية العالمية, دراسات إقتصادية, صندوق النقد العربي, أبو ظبي, 2009.
7. بدر غيلان وهم, السوق النقدية والمالية في العراق, بغداد, 2009
8. جاسم المناعي, الأزمة المالية العالمية, صندوق النقد العربي, 2008
9. أحمد إبريهي علي, التضخم والسياسة النقدية, المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية, السنة الثامنة, العدد 24, 2010
10. ثريا عبد الرحيم, تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم, مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية, المجلد 13, دراسة تحليلية للمدة (1980-2003), العدد 48, كانون الأول, 2007
11. Owen Evans and others, Macro prudential Indicators of Financial Soundness, Occasional paper 192, IMF, Washington DC, April, 2000, P.4